جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

المبادئ التى أرستها المحكمة الدستورية العليا فى القانون الإدارى

"دراسة مقارنة"

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

مـن الباحث

عمرو أحمد عبدالحميد عبود

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

- الأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصار (مشرفًا ورئيسًا)
أستاذ ورئيس قسم القانون العام بحقوق القاهرة ورئيس جامعة القاهرة السابق
- الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين (عضوًا)
أستاذ ورئيس قسم القانون العام بحقوق عين شمس
- المستشارالدكتور/ عبدالعزيز محمد سالمان (عضوًا)
نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا

2022

بِسْـــمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ ۖ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ

صدق الله العظيم

سورة آل عمران - الأية(26)

إهـــــــــــــــداء

- إلـى أبـى الحبيـب، القاضـى الجليـل، أسـتاذى الغـالى دائمًـا وأبـدًا، الـذى دعـوت الله وأدعـوه أن يبـارك فـى صـحته ويطيـل عمـره، ليـرى هـذا البحـث أثـرًا مـن آثـار تربيتـه ونصـحه الـدائم، حتى وصلت - بفضل الله وفضله - إلى ما وصلت إليه، أدام الله عليه نعمة الصحة والعافية والسعادة وراحة البال.

- إلى أمى الغالية حبًا ووفاءً وإعترافًا بفضلها العظيم ودعواتها الطيبة الصادقة وتشجيعها الدائم، أدام الله عليها نعمة الصحة والعافية والسعادة وراحة البال.

- إلـى والـدى الثـانى المستشـار الجليـل/ أحمـد عبـدالتواب نائـب رئـيس مجلـس الدولـة ورئـيس إدارة التفتـيش الفنـى، القيم والتقاليد القضائية والأدب والأخلاق والتواضع الجم والرقى، أدام الله عليه نعمة الصحة والعافية.

- إلى والدتى الثانية تقديرًا واعتزازًا بتشجيعها الدائم، أدام الله عليها نعمة الصحة والسعادة.

- إلى أخى الحبيب أشدد به أزرى، وأشركه فى أمرى.

- إلى أختى الحبيبة فخرًا وتفوقًا ونجاحًا دائمًا وأبدًا.

- إلى زوجتى الحبيبة التى كانت خير معين، تقديرًا وإعتزازًا لتحملها مشقة إعداد الرسالة.

- إلى زهرتى حياتى (أحمد ، سما) قرة عينى.

شكر وتقدير

أسجد لله حمدًا وشكرًا على ما حبانى به من نعمة أو أفاء به علىَّ من عظيم فضله وجزيل كرمه وعطائه، فالحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير خلق الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.

- أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذى الفاضل الجليل **أستاذنا الدكتور/ يسرى محمد العصار** أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة، أحد أعلام فقه القانون العام، الذى شرفت بقبوله الإشراف على هذه الرسالة، برغم كثرة مسئولياته العلمية والعملية، فقد كان عونًا لى منذ المراحل الأولى لأختيار موضوع الدراسة واقتراح خطتها المبدئية، والذى أعطانى من وقته الكثير والكثير على مدى سنوات إعدادها أثناء فترة إشرافه على الرسالة وبعد إنتقالها إلى **أستاذنا الدكتور/ جابر جاد نصار** أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة، فكان لتوجيهاته ونصائحه الغالية بالغ الأثر فى إخراج هذا العمل على هذا النحو، فلسيادته منى أسمى آيات الشكر وعظيم التقدير والاحترام.

- كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذى الفاضل الجليل **أستاذنا الدكتور/ جابر جاد نصار** أستاذ ورئيس قسم القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة ورئيس جامعة القاهرة السابق وعضو لجنة الخمسين لوضع دستور جمهورية مصر العربية سنة2014 ومقررها، الذى شرفت بإستكمال سيادته الإشراف على هذه الرسالة، برغم أعبائه الجسام ومسئولياته المتعددة، الأمر الذى يعد شرفًا أعتز به كثيرا، فقد تعلمت من سيادته الكثير والكثير فى مراحل دراستى للقانون بكلية الحقوق جامعة القاهرة، حيث شملنى بعلمه وفضله طيلة هذه الفترة، فلسيادته منى أسمى آيات الشكر وعظيم التقدير والاحترام وأن يجزيه الله عنى خير الجزاء.

- كما أتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير والاحترام **للأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين** أستاذ ورئيس قسم القانون العام بحقوق عين شمس، الذى تفضل وتكرم علىَّ مشكورًا بقبول الاشتراك فى مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، رغم ضيق وقته ومشاغله الكثيرة، واضعًا بذلك وسامًا على صدرى وتاجًا يميز هذا العمل ويزينه، فلسيادته منى جزيل الشكر والتقدير والامتنان، وجزاه الله عنى خير الجزاء، ومتعه بموفور الصحة والعافية.

- كما أسدى عميق شكرى وعظيم تقديرى **لمعالى المستشار الدكتور/ عبدالعزيز محمد سالمان** نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، الذى آثرنى بشرف وعظيم الإشتراك فى مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، رغم أعبائه الجسام ومسئولياته العظيمة، كما أشكره شكرًا جزيلًا على نصائحة الغالية التى كانت بحق طريق تحول فى إتمام هذا العمل المتواضع، فقبوله الإشتراك فى هذه اللجنة يعد شرفًا ووسامًا على صدرى فقد تعلمت من سيادته قاضيًا وفقيهًا دستوريًا، فلسيادته منى أسمى آيات الشكر وعظيم التقدير والاحترام.

- كما أتقدم بالشكر وعظيم التقدير والاحترام إلى قضاة مصر الأجلاء عامة وقضاة المحكمة الدستورية العليا وقضاة مجلس الدولة خاصة، إعزازًا وتقديرًا بما سطرتموه من أحكام كانت عونًا لى فى هذه الرسالة.

- كما أتقدم بالشكر وعظيم التقدير والاحترام والإفتخار برجال مصر الشجعان فى كل من قواتنا المسلحة خط الدفاع الأول لمصر حماكم الله ونصركم، وهيئة الشرطة سدنة القانون وحراسة وعينا مصر الساهرة حفظكم الله ورعاكم لمصرنا الحبيبة.

- كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى من قدم لى يد العون والمساعدة والوقوف بجانبى فى إعداد هذا العمل المتواضع، من أساتذة، وزملاء أعزاء وجدت منهم كل عون.

الباحث

مقدمـــــــــــــة

أولًا: موضوع البحث ونطاقه:-

يعد القانون الإدارى أحد أفرع القانون العام الذى يتضمن قواعد قانونية تحكم التنظيم الإدارى للدولة ونشاطها، ويعرف القانون الإدارى بقواعده المتميزة عن قواعد القانون الخاص.

وقد بدأت قواعد القانون الإدارى تطل برأسها غداة تغير مفهوم الدولة من كونها دولة حارسة تتولى فقط إقرار الأمن فى الداخل ودفع ورد العدوان القادم من الخارج وإقامة العدل بين المواطنين إلى دولة خدمات أو رفاهية، وما نجم عن ذلك من تدخلها فى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أصبحت تباشر اختصاصات وتأتى تصرفات مما يباشرها أشخاص القانون الخاص.

وأضحت قواعد القانون الإدارى تحتل موقع قواعد القانون المدنى فى حكم العلاقات والروابط التى تكون الإدارة - كسلطة عامة - طرفًا فيها، ذلك أن هذه العلاقات وتلك الروابط لا تقوم على أساس مبدأ المساواة بين أطرافها، كما هو الشأن فى ظل القانون المدنى، وإنما على أساس تفضيل المصلحة العامة على مصالح الأفراد الخاصة عند التعارض بينها، وهذا هو ما تهدف إليه قواعد القانون الإدارى التى تمنح الإدارة قسطًا من الامتيازات والسلطات تستطيع معه أن تفرض مشيئتها على الأفراد وتلزمهم إرادتها فى سبيل تمكينها من السهر على شئون المرافق العامة بما يضمن حسن سيرها بانتظام واطراد وتحقيق المصالح الجماعية التى هى أمينة عليها نيابة عن المجتمع.

وإذا كان القانون الإدارى حديث النشأة حيث يرجع تاريخ ظهوره إلى عام 1789 تاريخ الثورة الفرنسية، كما أنه قانون مرن يتلاءم مع كل جديد فى العلاقات والروابط التى تأتيها الإدارة وتستجيب لكل ما يخدم المصالح العامة ، إلا أنه حقق فى الواقع طفرة هائلة فى المجال الإدارى بصفة خاصة وعالم القانون بصفة عامة، لذلك فهو لا يقع فى مجموعة قانونية واحدة على غرار المجموعة المدنية أو قانون العقوبات، وإنما يتكون من تشريعات متعددة، وفى صور متنوعة إذ يأخذ أحيانًا صورة قانون برلمانى وأحيانًا أخرى صورة لوائح إدارية أو تعليمات....إلخ.

والقانون الإدارى هو قانون الإدارة العامة، وتحتاج الإدارة العامة فى ممارسة نشاطها إلى وسائل بشرية ومادية، تتمثل الوسائل البشرية فى الموظفين العموميين، بينما تتمثل الوسائل المادية فيما يكون لها من أموال، سواء كانت منقولة أو عقارية، كما تقوم الإدارة العامة باتباع أساليب قانونية للنشاط الإدارى تتمثل فى القرارات واللوائح الإدارية والعقود الإدارية.

الفـهـــــــــــرس

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
• **مقدمة**	**1**
الباب الأول **الأسس الدستورية لوسائل الإدارة العامة**	**9**
الفصل الأول **المبادئ الدستورية للخدمة المدنية**	**10**
المبحث الأول **مفهوم الموظف العام فى مصر وفرنسا**	**12**
المطلب الأول: مفهوم الموظف العام فى مصر	**12**
المطلب الثانى: مفهوم الموظف العام فى فرنسا	**38**
المبحث الثاني **طبيعة العلاقة القانونية بين الموظف والإدارة في مصر وفرنسا**	**43**
المطلب الأول: طبيعة العلاقة القانونية بين الموظف والإدارة فى مصر طبقًا لقضاء المحكمة الدستورية العليا	**43**
المطلب الثانى: طبيعة العلاقة القانونية بين الموظف والإدارة فى فرنسا طبقا لقرارات المجلس الدستورى الفرنسى	**50**
المبحث الثالث **ضوابط التعيين فى الخدمة المدنية فى مصر وفرنسا**	**53**
المطلب الأول: ضوابط تعيين الموظف العام فى قضاء المحكمة الدستورية العليا	**53**
الفرع الأول: مبدأ المساواة فى تولى الوظائف العامة	**57**
الفرع الثاني: مبدأ تكافؤ الفرص لشغل الوظائف العامة	**92**
الفرع الثالث: مبدأ دستورية نظام الوظائف المحجوزة	**97**
الفرع الرابع: مبدأ استمرارية حسن السيرة و السمعة لدى الموظف العام	**106**

الفرع الخامس: مدى دستورية حظر تعيين المتزوج من أجنبية ؟؟	**108**
المطلب الثانى: ضوابط تعيين الموظف العام وفقًا لقرارات المجلس الدستورى الفرنسى	**115**
الفرع الأول: مبدأ المساواة فى تولى الوظيفة العامة	**116**
الفرع الثاني: مبدأ تكافؤ الفرص لشغل الوظيفة العامة	**128**
الفرع الثالث: نظام الوظائف المحجوزة	**134**
الفرع الرابع: المبادئ الدستورية بشأن إجراءات التعيين فى الوظيفة العامة	**137**
الفرع الخامس: مدى إلزامية حصول الموظف العام على إذن بالزواج ؟؟	**138**
المبحث الرابع **المبادئ الدستورية لحقوق وواجبات الموظف العام فى مصر وفرنسا**	**140**
المطلب الأول:المبادئ الدستورية لحقوق الموظف العام فى مصر وفرنسا	**141**
الفرع الأول: المبادئ الدستورية لحقوق الموظف العام فى مصر	**141**
الغصن الأول: المبادئ الدستورية لحق الموظف العام فى الحصول على المرتب والمكافآت والعلاوات	**142**
الغصن الثاني: المبادئ الدستورية لحق الموظف العام فى الحصول على البدلات والحوافز.	**172**
الغصن الثالث: المبادئ الدستورية لحق الموظف العام فى الترقية سواء بالأقدمية وبالإختيار	**179**
الغصن الرابع: المبادئ الدستورية لحق الموظف العام فى الحصول على الإجازات والمقابل النقدى للإجازات الإعتيادية	**193**
الغصن الخامس: المبادئ الدستورية لحق الموظف العام فى تسوية أوضاعه الوظيفية	**222**
الغصن السادس: المبادئ الدستورية لحق الموظف العام فى التقاضى	**249**
الغصن السابع: مبدأ أحقية عضو المحكمة الدستورية فى الحصول على مكافأة نهاية الخدمة على أساس آخر أجر أساسى كان يتقاضاه مضافًا إليه العلاوات الخاصة	**256**
الغصن الثامن: المبادئ الدستورية لحق الموظف العام فى الحصول على المعاش	**257**

الفرع الثانى: المبادئ الدستورية لحقوق الموظف العام فى فرنسا	**288**
الغصن الأول: الحق فى الحصول على المرتب Le Traitement	**288**
الغصن الثانى: الحق فى الترقية L' avancement	**291**
الغصن الثالث: الحق فى الحصول على الإجازة Le congé	**293**
الغصن الرابع: الحق فى التقاضى L'accès à La justice	**294**
الغصن الخامس: الحق فى الإضراب La grève	**296**
الغصن السادس: الحق فى الحصول على المعاش Droitàla retraite	**301**
المطلب الثانى: المبادئ الدستورية لواجبات الموظف العام فى مصر وفرنسا	**304**
الفرع الأول: المبادئ الدستورية لواجبات الموظف العام فى مصر	**304**
الغصن الأول: حق الجمهور فى انتقاد القائمين بالعمل العام	**305**
الغصن الثاني: دستورية حظر الجمع بين الوظيفة العامة وعمل آخر	**309**
الغصن الثالث: عدم دستورية منع محامى الإدارات القانونية من ممارسة المحاماة دفاعًا عن مصالحهم فى الجهات التى يتبعونها	**313**
الفرع الثاني: المبادئ الدستورية لواجبات الموظف العام فى فرنسا	**315**
الغصن الأول: طاعة الرؤساء “Obligation d'obéissance hiérarchique”	**315**
الغصن الثاني: الالتزام بالحياد السياسي والدينى والتجارى والنقابي "La neutralité"	**315**
الغصن الثالث: عدم جواز الجمع بين الوظيفة العامة وعمل آخر "L'interdiction de cumul d'activité "	**316**
الغصن الرابع: ضريبة يوم التضامن "La journée de solidarité"	**316**
المبحث الخامس **المبادئ الدستورية فى التأديب الإدارى فى مصر وفرنسا**	**318**

المطلب الأول: المبادئ التى أرستها المحكمة الدستورية العليا فى شأن تأديب الموظف العام	**318**
المطلب الثاني: المبادئ التى أرساها المجلس الدستورى الفرنسى فى شأن تأديب الموظف العام	**345**
المبحث السادس **المبادئ الدستورية فى مجال إنتهاء خدمة الموظف العام فى مصر وفرنسا**	**364**
المطلب الأول: المبادئ التى أرستها المحكمة الدستورية العليا فى انتهاء خدمة الموظف العام	**364**
المطلب الثانى: المبادئ التى أرساها المجلس الدستورى الفرنسى فى انتهاء خدمة الموظف العام	**393**
الفصل الثاني **المبادئ الدستورية للأموال العامة**	**399**
المبحث الأول **مفهوم المال العام فى القضاء الدستورى المصرى والتشريع والفقه والقضاء الفرنسى**	**400**
المطلب الأول: مفهوم المال العام فى القضاء الدستورى المصرى	**400**
المطلب الثانى: مفهوم المال العام فى التشريع والفقه والقضاء الفرنسى	**402**
المبحث الثاني **طرق اكتساب المال العام وفقًا للقضاء الدستورى فى مصر وفرنسا**	**406**
المطلب الأول: نزع الملكية للمنفعة العامة فى ضوء أحكام القضاء الدستورى المصرى وقرارات المجلس الدستورى الفرنسى **"L'expropriation Pourcause D'utilité Publique"**	**406**
الفرع الأول: نزع الملكية فى ضوء أحكام القضاء الدستورى المصرى	**407**
الفرع الثانى: نزع الملكية فى ضوء قرارات المجلس الدستورى الفرنسى	**412**
المطلب الثاني: الاستيلاء المؤقت فى ضوء أحكام القضاء الدستورى المصرى والقانون الفرنسى "La requisition"	**417**
الفرع الأول: الاستيلاء المؤقت فى ضوء أحكام القضاء الدستورى المصرى	**418**
الفرع الثانى: الاستيلاء المؤقت فى ضوء القانون الفرنسى	**427**

المطلب الثالث: التأميم فى ضوء أحكام القضاء الدستورى المصرى وقرارات المجلس الدستورى الفرنسى " La nationalisation"	**428**
الفرع الأول: التأميم فى ضوء أحكام القضاء الدستورى المصرى	**429**
الفرع الثانى: التأميم فى ضوء قرارات المجلس الدستورى الفرنسى	**440**
المطلب الرابع: المصادرة فى ضوء أحكام القضاء الدستورى المصرى وقرارات المجلس الدستورى الفرنسى "La Confiscation"	**447**
الفرع الأول: المصادرة فى ضوء أحكام القضاء الدستورى المصرى	**447**
الفرع الثانى: المصادرة فى ضوء قرارات المجلس الدستورى الفرنسى	**465**
المطلب الخامس: موقف المحكمة الدستورية العليا من الحراسة الإدارية "Laséquestre administrative"	**466**
المبحث الثالث **الحماية الدستورية للمال العام** **وفقًا للقضاء الدستورى في مصر وفرنسا**	**476**
المطلب الأول: الحماية الدستورية للمال العام فى ضوء أحكام القضاء الدستورى المصرى	**476**
المطلب الثانى: الحماية الدستورية للمال العام فى ضوء قرارات المجلس الدستورى الفرنسى	**481**
المبحث الرابع **موقف القضاء الدستورى المصرى والفرنسى** **من خصخصة المشروعات العامة**	**485**
المطلب الأول: الموقف الدستورى المصرى من خصخصة المشروعات العامة	**486**
المطلب الثانى: الموقف الدستورى الفرنسى من خصخصة المشروعات العامة	**496**
الباب الثاني **الأسس الدستورية لأساليب الإدارة العامة**	**499**
الفصل الأول **المبادئ الدستورية للقرارات الإدارية**	**501**
المبحث التمهيدى **مفهوم القرارات الإدارية وحدود الرقابة القضائية عليها** **فى ضوء أحكام القضاء الدستورى**	**501**

المبحث الأول **مفهوم القرارات اللائحية وتمييزها عما يختلط بها فى ضوء أحكام القضاء الدستورى المصري والفرنسى**	**520**
المطلب الأول: مفهوم القرارات اللائحية وتمييزها عما يختلط بها فى ضوء أحكام القضاء الدستورى المصرى	**520**
الفرع الأول: مفهوم القرارات اللائحية في ضوء أحكام القضاء الدستورى المصرى	**520**
الفرع الثاني: التمييز بين القرارات اللائحية عما يختلط بها في ضوء أحكام القضاء الدستورى المصرى	**522**
المطلب الثانى: مفهوم القرارات اللائحية وتمييزها عما يختلط بها فى ضوء قرارات المجلس الدستورى الفرنسى	**565**
الفرع الأول: مفهوم القرارات اللائحية فى ضوء قرارات المجلس الدستورى الفرنسى	**565**
الفرع الثانى: التمييز بين القرارات اللائحية عما يختلط بها فى ضوء قرارات المجلس الدستورى الفرنسى	**567**
المبحث الثاني **المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على القرارات اللائحية فى مصر وفرنسا**	**577**
المطلب الأول:المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على اللوائح الصادرة فى الظروف العادية	**583**
الفرع الأول: المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على اللوائح التنفيذية فى مصر وفرنسا	**583**
الغصن الأول: المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على اللوائح التنفيذية فى مصر	**584**
الغصين الأول: المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على إصدار ونشر اللوائح التنفيذية	**584**
الغصين الثانى: المبادئ الدستورية بشأن الحدود الدستورية للوائح التنفيذية	**593**
الغصن الثانى: المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على اللوائح التنفيذية فى فرنسا	**608**
الغصين الأول: المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على إصدار اللوائح التنفيذية	**609**
الغصين الثانى: المبادئ الدستورية بشأن الحدود الدستورية للوائح التنفيذية	**613**
الفرع الثانى: المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على اللوائح المستقلة فى مصر وفرنسا	**615**

الغصن الأول: المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على اللوائح المستقلة فى مصر	**615**
الغصين الأول: المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على لوائح الضبط أو البوليس	**616**
الغصين الثانى: المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على لوائح المرافق العامة أو التنظيمية	**640**
الغصن الثاني: المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على اللوائح المستقلة فى فرنسا	**658**
الغصين الأول: المبادئ الدستورية بشأن القيمة القانونية للوائح المستقلة ومدى خضوعها للرقابة القضائية	**664**
الغصين الثانى: المبادئ الدستورية بشأن رقابة المجلس الدستورى الفرنسى على توزيع الاختصاص بين اللوائح المستقلة والقانون	**668**
المطلب الثانى: المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على اللوائح الصادرة فى الظروف الاستثنائية	**679**
الفرع الأول: المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على لوائح الأزمات فى مصر وفرنسا	**679**
الغصن الأول : المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على لوائح الأزمات فى مصر	**680**
الغصن الثاني: المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على لوائح الأزمات فى فرنسا	**693**
الفرع الثانى: المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على لوائح الضرورة فى مصر وفرنسا	**704**
الفرع الثالث: المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على اللوائح التفويضية فى مصر وفرنسا	**732**
الغصن الأول: المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على اللوائح التفويضية فى مصر	**734**
الغصن الثانى: المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على اللوائح التفويضية فى فرنسا	**756**
المطلب الثالث: المبادئ الدستورية بشأن الرقابة على اللوائح ذات الطبيعة الخاصة	**772**
الفرع الأول: المبادئ الدستورية بشأن القرارات اللائحية الصادرة بناء على إذن المشرع	**772**
الفرع الثانى: المبادئ الدستورية بشأن القرارات اللائحية الصادرة وقت تعطيل الحياة النيابية فى مصر وفرنسا	**777**
الغصن الأول: المبادئ الدستورية بشأن القرارات اللائحية الصادرة وقت تعطيل الحياة النيابية فى مصر	**777**

الغصن الثانى: المبادئ الدستورية بشأن القرارات اللائحية الصادرة وقت تعطيل الحياة النيابية فى فرنسا	784
المبحث الثالث **المبادئ الدستورية بشأن أثار الحكم بدستورية أو عدم دستورية القرارات اللائحية**	787
المطلب الأول: المبادئ الدستورية بشأن أثار الحكم بدستورية القرارات اللائحية	790
المطلب الثانى: المبادئ الدستورية بشأن أثار الحكم بعدم دستورية القرارات اللائحية	798
الفصل الثانى **الإطار الدستورى للعقد الإدارى**	805
المبحث الأول **مفهوم العقد الإدارى وشروطه فى القضاء الدستورى**	806
المبحث الثانى **التمييز بين العقد الإدارى وغيره من التصرفات القانونية التى قد تختلط به فى ضوء القضاء الدستورى**	809
المطلب الأول: التمييز بين العقد الإدارى والعقد المدنى فى ضوء القضاء الدستورى	809
المطلب الثانى: التمييز بين العقد الإدارى والقرار الإدارى فى ضوء القضاء الدستورى	818
المبحث الثالث **المبادئ التى قررتها المحكمة الدستورية بشأن الاختصاص القضائى فى المنازعات الناشئة عن العقد الإدارى**	820
المبحث الرابع **التحكيم فى منازعات العقود الإدارية فى ضوء أحكام المحكمة الدستورية العليا**	829
المطلب الأول: تعريف التحكيم والطبيعة القانونية له وفقًا لقضاء المحكمة الدستورية العليا وتمييزه عن بعض النظم التى تختلط به	829
المطلب الثانى: المبادئ التى أرستها المحكمة الدستورية العليا بشأن التحكيم فى منازعات العقود الإدارية	833
المبحث الخامس **المبادئ الدستورية للعقود الإدارية فى مصر وفرنسا**	841
المطلب الأول: المبادئ الدستورية للعقود الإدارية فى قضاء المحكمة الدستورية العليا	841

المطلب الثانى: المبادئ الدستورية للعقود الإدارية فى قرارات المجلس الدستورى الفرنسى	**848**
• **الخاتـــــــــــــــــــــــمة**	**874**
• **النتـــــــــــــــــــــــائج**	**875**
• **التوصيـــــــــــــــــــــات**	**880**
• **قائمة المراجـــــــــــــــــع**	**891**
• **قائمة الاختصـــــــــــــــــارات**	**926**
الفهـــــــــــــــــــــــرس	**928**